

الفساد المؤسسي وبوادره في الاقتصاد الجزائري

Institutional corruption and its indications in the Algerian economy

د. بوشليط ريم¹؛ د. ادريس أميرة²

¹ المركز الجامعي مغنية (الجزائر)

rym.bouchelit@yahoo.com

² جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)

drissamira88@outlook.fr

تاريخ النشر: 2023/07/19

تاريخ القبول: 2023/07/10

تاريخ الاستلام: 2023/07/07

الملخص:

إن الفساد أدى إلى فشل السياسات الاقتصادية والإثرائية للأمم، وتآكل القيم الأخلاقية في الحياة العامة، وانحراف مؤسسات الدولة عن وظائفها الأصلية. لقد حولت ظاهرة الفساد المنتشرة مجموعات الأقليات إلى مالكيين للموارد الوطنية، مما أدى إلى الاضطهاد والحرمان واستغلال الأغلبية. لقد قاومت هذه الرذيلة السرطانية والمدمرة كل الجهود لمكافحةها واحتوائها. إن انتشار الفساد في المجتمعات هو المسؤول الأول عن انتشار الاستبداد والطبقية والاستغلال وانعدام العدالة الاجتماعية وعدم المساواة. أملي يقوم على العدالة، في حين أن الاستبداد متجذر في الفساد. إن التهديد الذي يمثله الفساد اليوم لمستقبل البشرية يتطلب إنتاج سياسات واستراتيجيات جديدة لمكافحته. وهذا يتطلب تفعيل آليات التعاون الإقليمي والدولي لمعالجة هذه الظاهرة المعقدة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد المؤسسي، الرقابة، الرشوة.

Abstract :

The corruption has led to the failure of economic and developmental policies of nations, the erosion of ethical values in public life, and the deviation of state institutions from their original functions. The widespread phenomenon of corruption has turned minority groups into owners of national resources, resulting in the oppression, deprivation, and exploitation of the majority. This cancerous and destructive vice has resisted all efforts to combat and contain it. The spread of corruption in societies is primarily responsible for the spread of despotism, classism, exploitation, social injustice, and inequality. My hope is based on justice, while despotism is rooted in corruption. The threat posed by corruption today to the future of humanity requires the production of new policies and strategies to combat it. This necessitates the activation of regional and international cooperation mechanisms to address this complex phenomenon.

Keywords: Corruption ; Institutional corruption ; Control ; Bribery .

JEL Classification Codes: K42.

مرسل المقال: بوشليط ريم (rym.bouchelit@yahoo.com)

مقدمة:

ما يشهده الواقع في العقود الأخيرة وعلى مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية من تنامي سرطاني لظاهرة الفساد الذي اتسع به مجاله وشاعت صوره حتى أضحي سلوكا متسما بطابع، متغلغلا في جميع مستويات التنمية، متسببا في عواقب وخيمة أعاقَت بشكل أو بآخر خطط التنمية عن تحقيق غاياتها، والجزائر واحدة من العديد من الدول التي طالها شبح الفساد ومظاهره خصوصا في الآونة الأخيرة، مما دعا إلى تحافَت الباحثين في البحث في الموضوع أين أظهرت العديد من الدراسات التي اتخذت من قضية الفساد عنوانا لها عرضا لصور الفساد ومظاهره وتحليلا لهذه الظاهرة في محاولة جادة وصادقة من جانبهم لكشف وتعرية هذه الظاهرة والدعوة لمكافحتها والحد من انتشارها، وإبداء قدر كبير من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد ووضع استراتيجيات تحدث باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صور الفساد المعاصرة، دون تجاهل القرارات والمجهود المضني للسلطات الحكومية سعيا منها القضاء على هذا السرطان الذي فتك مجال الأمان والثقة في القطاعات المؤسساتية، ليحظى موضوع الفساد الأولوية في قائمة اهتمامات الحكومة الجزائرية.

وعليه انطلاقا مما سبق سيتم البحث في مظاهر الفساد المؤسسي الذي نخر الاقتصاد الجزائري، وسبل محاربته من خلال طرح الإشكالية التالية: ماهية الفساد المؤسسي وإلى أين وصلت بوادر الرقابة في الاقتصاد الجزائري ؟

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في دراسة وظيفة العملية الرقابية لما لها من أهمية بارزة داخل المؤسسة الاقتصادية، فهي نشاط إداري منظم يهتم بالإشراف والمتابعة وقياس الأداء بناء على الأهداف والسياسات والبرامج والخطط التي سبق تحديدها بقصد اكتشاف مواطن الضعف والأخطاء والانحرافات لعلاجها وتقويمها وتفادي تكرارها مرة أخرى وتكمن أهمية الدراسة في تعاظم الدور السلبي الذي يلعبه الفساد في الواقع الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، لتصبح بذلك ظاهرة الفساد خطرا على التنمية والأهداف العامة للدول وعائقا أمام برامجها ومخططاتها ومشروعاتها. والجزائر كغيرها من الدول فهي الأخرى لم تسلم من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة خاصة التي نخرت الاقتصاد الوطني ولا زالت تنمو يوما بعد يوم. كما تستمد الدراسة أهميتها من الاهتمام الكبير الذي باتت توليه الحكومات والهيئات الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث العديدة المنجزة من قبل الباحثين والمختصين في العالم، بغية الوصول إلى آليات تسهم في التخفيف من الانتشار الكبير لهذه الظاهرة.

1. ماهية الفساد المؤسساتي:

يثير مصطلح الفساد الكثير من الجدل والاختلاف المفاهيمي، فكل باحث يربطه بمجال وميدان بحثه، غير أن ما هو مؤكد ومتفق عليه الانتشار الكبير للفساد في القطاع العام، وهي مشكلة يصفها الكثير في مؤلفاته دون إعطائها الحلول ممكنة، خاصة الحلول السليمة علميا بحيث يمكن قياسها وصياغة خطط تنفيذها، ومن جانب آخر فالتحدث عن الفساد المؤسساتي، يقودنا وبشكل مباشر إلى فكرة الفساد، لما لهذا الأخير من تأثير مباشر وواضح على مدى أداء المؤسسات وفعاليتها.

وقد تم تعريف الفساد من قبل منظمة الشفافية العالمية، بأنه عبارة عن إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. ويمكن أن تصنف على أنها كبرى، أو تافهة أو سياسية، وهذا يتوقف على مبالغ المال المفقودة والقطاع الذي حدث فيه الاقتطاع.⁽¹⁾

وعليه فالفساد هو "شكل من أشكال السلوكيات غير الشريفة أو غير أخلاقية، من قبل شخص عهدت له السلطة، في كثير من الأحيان للحصول على منفعة شخصية، كما يمكن أن يشمل الفساد العديد من الأنشطة بما في ذلك الرشوة والاختلاس، على الرغم من أنه قد ينطوي أيضا الممارسات القانونية في العديد من البلدان، حتى في القطاع الحكومي أو السياسي، عند استخدام الموظف الحكومي سلطته بصفة رسمية لتحقيق مكاسب شخصية."⁽²⁾

رغم الجهود الحثيثة لتوحيد مفهوم الفساد غير أن تعدد المنظورات والمضامين التي يتسم بها جعلت منه متعدد المفاهيم وفق تعدد مجالات الحياة التي يمسها، وكذا نتيجة اتساع مجال انتشاره وصعوبة تحديد بنيته ومستوياته، فهو ظاهرة سياسية حسب علماء السياسة لارتباطها الوطيد بأنظمة الحكم، وظاهرة اجتماعية وأخلاقية حسب علماء الاجتماع لتغلغلها في المجتمع بكل فئاته، وهو أيضا ظاهرة اقتصادية لارتباطها بالفساد المالي والاقتصادي، وهو ظاهرة قانونية أيضا ملا يتضمنه من خرق للقواعد القانونية والتشريعات التنظيمية في المجتمعات.

تعد مشكلة الفساد المعضلة الكبرى لدى الدول النامية، فهي تعاني الكثير من جرائه. كون الحكومة في هذه الاقتصاديات هي المسؤول الأول على النمو الاقتصادي، ومحاولة التأثير على مسؤولياتها من خلال التضييق والابتزاز، غالبا ما تضر الكفاءة والتحديث. ومع ذلك، فقد انقسمت الدراسات في معالجتها لهذا الفيروس إلى قسمين فمنهم من يرى أن لهذا الأخير منافع قد تخدم الاقتصاد ومن بينهم (Leff, N athaniel, 1964)⁽³⁾ موضحا فكرته من خلال اعتباره أن البيروقراطيين الفاسدين يمكنهم إجبار الحكومة على الانخراط في تشجيع الأنشطة الاقتصادية، والرفع من معدلات الاستثمار الممكنة لأن المستثمرين بحاجة إلى ضمانات لعدم التدخل في شؤونهم، فالممارسات الفاسدة قد تسمح للابتكارات التي كانت تعارضها المصالح القائمة أن تبصر النور. العرض المحدود للتراخيص والتفضيلات الأخرى التي يمكن للبيروقراطيين أن يوفرها يمكن أن تضيي وضع من المنافسة الإنتاجية التي تشجع كفاءة الإنتاج. الفساد أيضا توفير ضمانات ضد الأخطاء السياسية الخطيرة فمن وجهة نظر (Leff, N athaniel, 1964) فبالرغم مما يسببه الفساد من إعاقة للتنمية وإحباط نفسي للجمهور غير أنه ولسخرية الأقدار يعد محفزا حقيقيا للأنشطة

¹<http://www.transparency.org/what-is-corruption/>

²<https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption>

³ Leff, N Athaniel, "Economic Development through Bureaucratic Corruption", **American Behavioral Scientist**, Volume8, United States of America, 1964, 8-14.

المنتجة للثروة. أما في الجهة المقابلة فقد أوضح (Shleifer; Robert, 1993)⁽⁴⁾ أن الفساد المالي يعد عائقا للنمو الاقتصادي للدول النامية، من خلال ضعف المركز الحكومي والتي ستتبعه تأثيرات على العوائد والاستثمارات بالنسبة للدولة المصابة بهذا الفيروس.

2. أسباب الفساد :

- هناك العديد من أسباب ظهور وانتشار الفساد، وأبرزها ما يلي :
- ✓ ضعف النظام السياسي وضعف الممارسة الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة الفعلية في السلطة ومؤسسات الدولة وغياب الشفافية والرقابة، فالأنظمة الاستبدادية والتسلطية تساعد في انتشار الفساد بمختلف أشكاله (سياسي، إداري، مالي ...)
 - ويكون النظام السياسي بدوره جزء من الفساد المستشري في البلد.
 - ✓ عدم فاعلية نظام الفصل بين السلطات، فاستقلالية القضاء من أهم وسائل محاربة الفساد، فمعظم دول العالم المتخلف تعاني من إشكالية استقلالية القضاء، ويعتبر دور المؤسسات القانونية والدستورية فيها شكليا بعيد عن تجسيد سلطة القانون ؛
 - ✓ ضعف التشريع القانوني في مجال محاربة الفساد ومعاقبة المفسدين، فغياب أو ضعف نصوص قانونية تعاقب الفاسدين يساهم في انتشار الفساد وعدم الخوف من العقاب؛
 - ✓ كثرة القيود والإجراءات البيروقراطية خاصة في مجال الاستيراد والتصدير والاستثمار، وما يترتب عنها من إطالة الإجراءات وتعقيدها، وهو ما يفتح الباب لتلقي الرشاوى من طرف المسؤولين والموظفين العموميين مقابل تسهيل وتسريع الإجراءات⁵.
 - ✓ انخفاض أجور الموظفين العموميين ونقص الحوافز وتأخر صرفها نتيجة سوء التسيير الإداري والحكومي يدفع في كثير من الأحيان الموظفين نحو قبول الرشاوى والعملات مقابل تقديم خدمات غير قانونية؛
 - ✓ ضعف الكفاءات الاقتصادية وخضوع التعيينات في المناصب الحساسة للمحابة مقابل إقصاء أصحاب الكفاءة والشهادة، فتسلسل الموظفين غير الأكفاء إلى المواقع الإدارية العليا يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسسي.

3. أنواع وأشكال الفساد:

إن الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة:

1- الفساد السياسي:

و يتعلق بمجمل الانحرافات المالية و مخالفات القواعد و الأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة، مع الإشارة إلى أن هناك farkا جوهريا بين الدول التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية و توسيع المشاركة و بين الدول التي يكون فيها الحكم

⁴Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, "Corruption", *Quarterly Journal of Econom-ics*, Vol. 110, No. 3 (August 1993, P 616.

⁵ خان، فضيل، محمد توفيق، شعيب، (2016)، " الفساد الإداري والمالي المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج"، *مجلة الحقوق والحريات*، عدد 02، الصفحات. 394 - 407.

شموليا و ديكاتوريا⁶، لكن العوامل المشتركة في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في الحكم الفاسد بما يفقد الديمقراطية و الشفافية و سيطرة فئة فاسدة على نظام الحكم و مقدرات الدولة...

2- الفساد المالي:

و هو مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في الدولة و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة و مظاهر الفساد المالي تتمثل في الرشاوى و الاختلاس و التهرب الضريبي و المحاباة و المحسوبية في التعيينات في الوظائف و نهب المال العام...

3- الفساد الإداري:

و تتعلق بمظاهر الفساد و الانحرافات الإدارية و الوظيفية و التنظيمية و تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام المتمثلة في عدم احترام أوقات و مواعيد العمل و تمضية الوقت في قراءة الصحف و استقبال الزوار و التراخي و التكاثر و الامتناع عن أداء العمل و عدم تحمل المسؤولية و إفشاء أسرار الوظيفة. فالفساد الإداري عبارة عن مجموعة من الأعمال المخالفة للقوانين و الهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

4- الفساد الأخلاقي:

و المتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي و تصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة و أعمال أخرى دون إذن إدارته و استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة⁷.

لا شك أن هناك تصنيفات عديدة لظاهرة الفساد فيجب علينا إيراد أهم هذه التصنيفات و بحسب التوجهات و العلوم و هي كالآتي:

ب1- الفساد الأكبر (GRAND CORRUPTION): و هو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول و الحكومات و الوزراء و من في حكمهم و أساسه الجشع و ان السياسيين هم أكثر فساد من كبار الموظفين و موظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فسادا من الآخرين ، و هذا النمط من الفساد لا يكون متعارضا بالضرورة مع الاستقرار السياسي⁸.

ب2- الفساد الأصغر (CORRUPTION PAYMENTS): و هو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة و أساسه الحاجة الاقتصادية و يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بسرقة و اختلاس أموال الدولة مباشرة.

و نصنف الفساد هنا بحسب انتشاره إلى:

⁶ مداحي، عثمان، "الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنموذج"، أبعاد اقتصادية، 2019، المجلد 9 العدد، 1 ، الصفحات 19-01 .

⁷ خير الله، داود، (2004)، "الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها"، المستقبل العربي، عدد 309، الصفحات 66-93.

⁸ عبد الفضيل، محمود، مفهوم الفساد معايير، المستقبل العربي، عدد 309 ، 2004 ، الصفحات 58-34.

1. فساد دولي:

تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة وكبيرة و تصل إلى نطاق عالمي و ذلك ضمن نطاق الاقتصاد الحر ، و تصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية و الدولية بالدولة و القيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لهذا فهو الأخطر ، و لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية ، و الصينية و الألمانية و أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات⁹. لقد احتل قطاع المقاولات و صناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونها أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوى إلى المسؤولين الحكوميين في الدول النامية لخدمة مصالحهم.

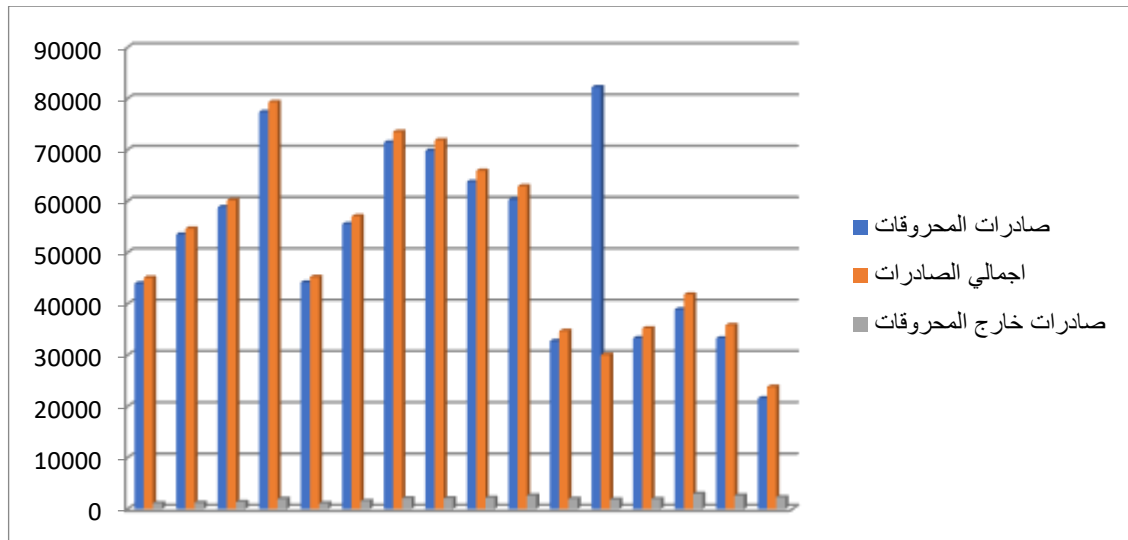
2. فساد محلي:

و يقصد به ما يوجد من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد ، و لا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين و الأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة ممن لا يرتبطون بمخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى ، و لا يزال هذا الفساد الأكثر انتشارا في المجتمعات و يتمثل أساسا في استغلال الوظيفة لأغراض شخصية و الرشوة¹⁰ و المحسوبية و استغلال النفوذ...

4. الفساد المؤسسي ومعالم الرقابة في الجزائر:

الجزائر باعتبارها واحدة من الدول المرتبطة بالاقتصاد النفطي والذي يشكل نسبة معتبرة من عائدات الدولة، جعلت فكرة إصابته بمظاهر الفساد نتيجة ما يعرف بلعنة الموارد أمرا حتميا بل زادت الإصابة وزاد توغل المرض بشكل كبير.

الشكل(01): الصادرات النفطية للجزائر مقارنة بإجمالي الصادرات (الوحدة المليون دولار) (2005-2020)



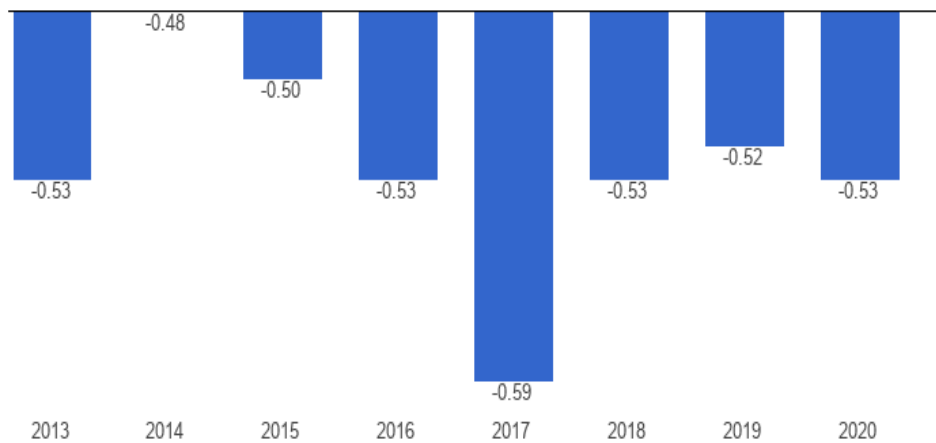
المصدر: من إعداد الباحثان.

⁹ نافعة، حسن، 2004، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي، 2004، عدد 110، الصفحات. 104-87

¹⁰David, Iyanda, (2012), Corruption: Definition Theories and Concepts, Arabian Journal of Business and Management Review ,vol 02, No 04, p 37-45,

لننتقل إلى فعالية الحكومة المتجسدة في التصورات المتعلقة بجودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات. ويتمكن قياسها من خلال مؤشر فعالية الحكومة في الاقتصاد (2.5 (القوة)، -2.5 (الضعف)) فقد أثبتت الإحصائيات أن الجزائر بعيدة جدا عن ذلك حيث تميزت القيم بقربها هي الأخرى من مؤشر الضعف الشديد، حسب البيانات المتوفرة، فكانت سنة 2014 كحد أدنى بـ -0.48- نقطة، وبحد أقصى -0.59 نقطة في عام 2017، أما عن سنة 2020 فقد سجلت -0.53 نقطة، ومقارنة مع المتوسط العالمي لسنة 2020 مقارنة بـ 192 دولة فقد حققت الجزائر -0.03 نقطة،

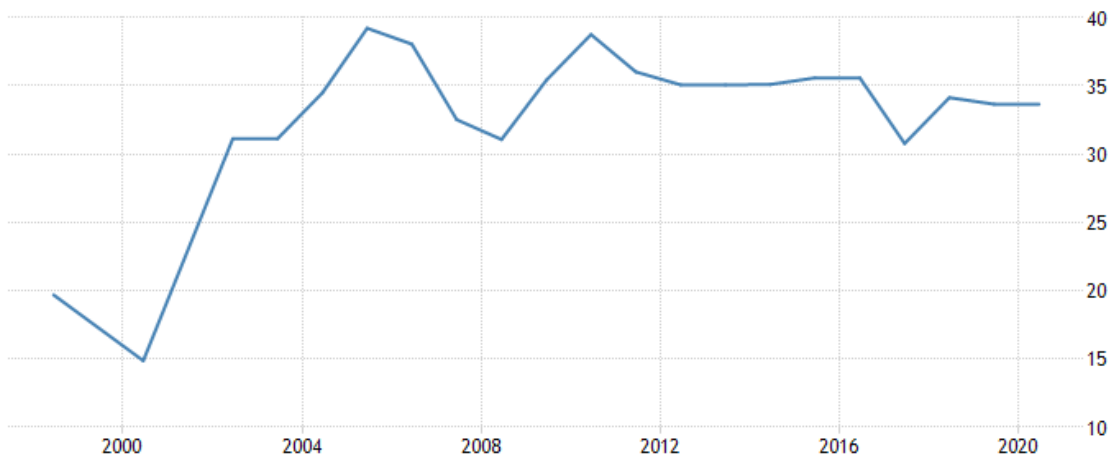
الشكل (02): فعالية الحكومة في الجزائر 2013-2020



المصدر: www.theglobaleconomy.com

أما عن المركز الذي تحتله الجزائر مقارنة بباقي دول العالم من خلال فعالية حكومتها فيمكن الإشارة إليه من خلال الترتيب المئوي إلى ترتيب الدولة بين جميع البلدان التي يغطيها المؤشر الإجمالي، حيث يقابل الصفر أدنى مرتبة، و100 إلى أعلى مرتبة.

الشكل (03): ترتيب فعالية الحكومة الجزائرية عالميا 1996-2020

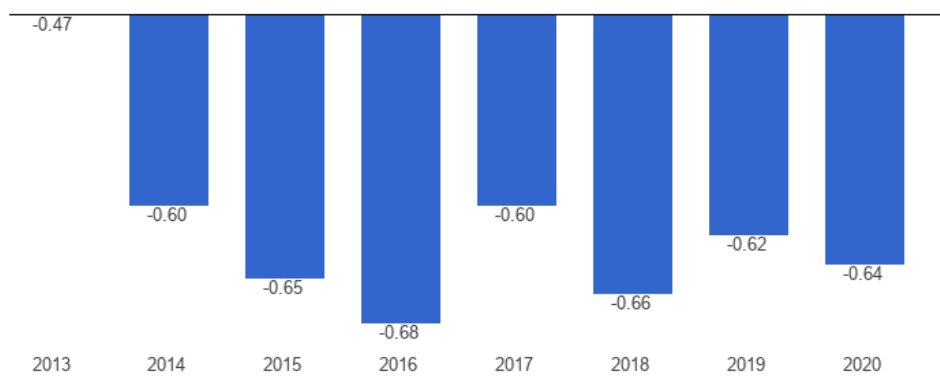


WORLD BANK | TRADINGECONOMICS.COM

المصدر: www.theglobaleconomy.com

أما إذا انتقلنا إلى الفساد هو من أكثر وأخطر المؤشرات الدالة على ضعف وهشاشة المؤسسات وبالتالي الاقتصاد، يتضح لنا ومن خلال تتبع ترتيبات ومقاييس الفساد للاقتصاد الجزائري، أنه اقتصاد معلول حقا. إذ لم يستطع أن يتغلب على هذا الفيروس الخطير والمتمثل في عدم الشفافية برغم الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية أن الاقتصاد الجزائري يتميز بضعف المراقبة وتتبع الفساد المالي، الذي يمكن أن نقول أنه أصبح من بين القواعد المرسخة في يوميات المواطن الجزائري.

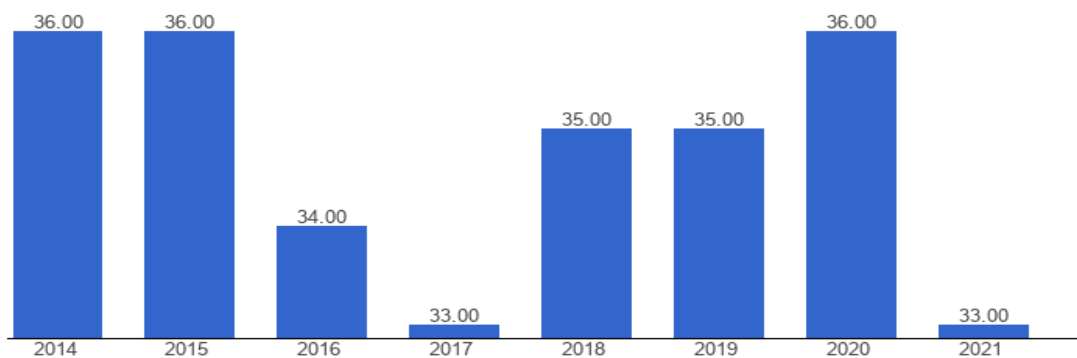
الشكل (04): مراقبة الفساد في الجزائر للفترة (2013-2020)



المصدر: www.theglobaleconomy.com

كذلك ان الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن المراقبة الفعلية للفساد حيث تقترب كل القيم إلى -2.5 والبال على ضعف المراقبة، مبتعدة بذلك عن 2.5 والبال على قوة المراقبة، دون أن ننكر التحسن الذي تعرفه الحكومة الجزائرية، فحسب إحصائيات 2013 فقد سجلت بـ -0.47 نقطة، لتسجل سنة 2020 ما قيمته -0.64 نقطة، وقد كان متوسط القيمة للجزائر خلال الفترة 0.03 - نقطة، فالجزائر بذلك تبقى بعيدة عن فكرة الشفافية بأشواط،

الشكل (05): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر 2014-2021



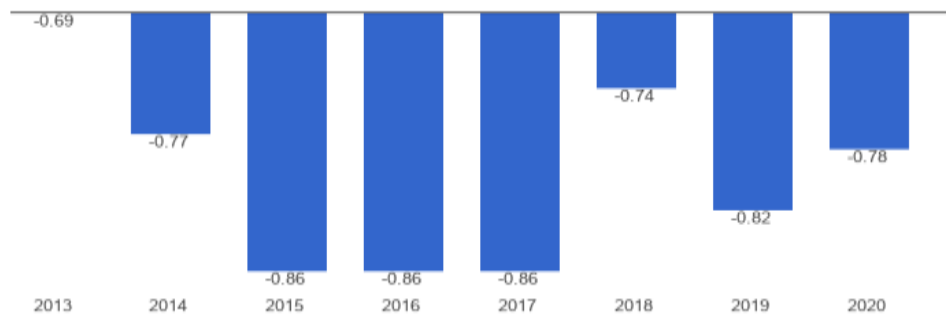
المصدر: www.theglobaleconomy.com

ومؤشر مدركات الفساد هو مؤشر لتصورات الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي. يتم تحديد قيم المؤشرات باستخدام المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية وتقييمات الفساد، والتي تم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة.

فالجزائر لا تزال بعيدة بأشواط عن 100 والذي يمثل الشفافية وعدم الفساد، ففي سنة 2014 حققت 36 نقطة، لتراجع سنة 2017، حيث سجلت ما قيمته 33 نقطة، غير أنها عاودت الارتفاع من جديد سنة 2018 محققة 35 نقطة، و 36 نقطة سنة 2020 كبصيص أمل يدعو إلى التفاؤل بإمكانية التغلب على هذا الفيروس يوما ما، غير أن سنة 2021 عاودت الانخفاض بدرجات حيث سجلت 33 نقطة لتزرع المخاوف من جديد.

أما عن مؤشر سيادة القانون في الجزائر هو الآخر يتميز بالضعف الشديد حيث أن مؤشرات تبعد كثيرا عن 2.5 بل العكس فهي أقرب لـ 2.5- والدالة على الضعف الشديد لسيادة القانون في الجزائر، حيث أن متوسط قيمة فعاليته في الجزائر خلال تلك الفترة قدر بـ 0.82- نقطة، بحد أدنى من 0.86- نقطة في عام 2015 و 2016 و 2017 على التوالي، وبحد أقصى 0.59- نقطة في عام 2003، أما عن سنة 2020 فقد سجل ما قيمته 0.78- نقطة

الشكل (06): مؤشر سيادة القانون في الجزائر 2013-2020



المصدر: www.theglobaleconomy.com

وعليه وانطلاقا مما سبق تزايدت الدلائل والإثباتات التي تؤكد الإصابة المزمنة للاقتصاد الجزائري الفساد المؤسسي نتاجا لبوادر لعنة الثروة، مؤكدة بذلك أن اللعنة التي لحقت باقتصادها أكبر بكثير، مثبتة مقولة "يوجد مطر، يوجد ألم".

خاتمة:

يجب أن يكون هناك التزام قوي من جميع أفراد المجتمع، سواء كانوا موظفين حكوميين أو مواطنين عاديين، بقيم النزاهة والأخلاق ومكافحة الفساد. يتطلب ذلك توعية وتنقيف المجتمع بأضرار الفساد وأهمية مكافحته، وتشجيع ثقافة النزاهة والمسؤولية المشتركة في جميع المجالات بالتصدي للفساد المؤسسي وبتبني تلك الإصلاحات والتدابير الفعالة يمكن للجزائر أن تحقق تقدماً في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية على المستوى الدولي، يجب أن تعمل الجزائر على تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي. يجب استفادة البلاد من الخبرات والموارد التي توفرها هذه المنظمات في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة

أولاً، يجب تعزيز نظام قانوني قوي ومستقل ينظم السلوك العام ويعاقب المتسببين في الفساد. ينبغي تطوير آليات رقابية فعالة وتعزيز استقلالية القضاء ومكافحة التدخلات السياسية لضمان تطبيق العدالة بكل ثقة وشفافية.

ثانياً، يجب أن يكون هناك التزام صارم من قبل الحكومة بتعزيز الشفافية ومشاركة المواطنين في صنع القرار ينبغي نشر المعلومات بشكل علني ومنتظم، وتعزيز دور وسائل الإعلام المستقلة في كشف الفساد ورصد سلوكيات غير قانونية.

ثالثاً، يجب تعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة في المؤسسات العامة والخاصة ينبغي توفير التدريب والتثقيف اللازم للموظفين حول أخلاقيات العمل والمعايير القانونية، وتشجيع الإبلاغ عن الممارسات الفاسدة بوجود آليات حماية للمبلغين عن الفساد.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك رقابة قوية وفعالة على الأموال العامة وإدارة الموارد المالية. ينبغي وضع آليات مراقبة دقيقة للمشتريات الحكومية وتدقيق، وتعزيز الشفافية في إجراءات العطاءات والمناقصات. بالاعتماد على الجهود المشتركة والتزام حقيقي بمكافحة الفساد، يمكن للجزائر أن تحقق تقدماً في بناء مؤسسات قوية وشفافة وملتزمة بالأخلاق والنزاهة. يجب أن يكون الفساد ظاهرة مستهجنة في المجتمع، ويجب أن يتحمل المسؤولون المتورطون في الفساد المساءلة القانونية والأخلاقية.

قائمة المراجع:

- عبد الفضيل، محمود، (2004)، مفهوم الفساد معانيه، المستقبل العربي، عدد 309، الصفحات 34-58.
- خان، فضيل، محمد توفيق، شعيب، (2016)، "الفساد الإداري والمالي المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج"، مجلة الحقوق والحريات، عدد 02، الصفحات 394-407.
- خير الله، داود، (2004)، "الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها"، المستقبل العربي، عدد 309، الصفحات 93-66.
- مداحي، عثمان، (2019)، "الجهود الدولية لمكافحة الفساد - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذج"، أبعاد اقتصادية، المجلد 9 العدد، 1، الصفحات 01-19.
- نافعة، حسن، (2004)، "دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد"، المستقبل العربي، 2004، عدد 110، الصفحات 87-104.

- David, Iyanda, (2012), Corruption: Definition Theories and Concepts, Arabian Journal of Busness and Management Review ,vol 02, No 04, p 37-45
- Leff, Nathaniel, (1964) ," Economic Development through Bureaucratic Corruption", American Behavioral Scientist, Volume8, United States of America, 8-14.
- Shleifer, Andrei, and Robert Vishny, (August 1993), "Corruption", Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3, P 616
- <http://www.transparency.org/what-is-corruption/>
- <https://en.wikipedia.org/wiki/Corruption>